دور أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) في تمويل التنمية المحلية في الجزائر

The Role of Build, Operate and Transfer (B.O.T) Method in Financing Local Development in Algeria

بوطاعة وسيلة[1]*، محمد حداد[2]

[1]مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3(الجزائر)، wassila.boutaa@gmail.com

[2]مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3(الجزائر)، haddadbari@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021 /10/05 تاريخ القبول: 2021/11/04 تاريخ النشر : 2021/12/30

ملخص:

تواجه الجزائر تحديات كبيرة لتوفير التمويل اللازم للإنفاق الحكومي من أجل تطوير وتوسيع البنية التحتية للازمة للنهوض بالتنمية المحلية، في ظل تناقص الموارد العمومية وتزايد الطلب على الخدمات العامة. وفي هذا الإطار نقترح أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية لإقامة مشاريع الهياكل الأساسية ذات التمويل الخاص (**B.O.T**)، كآلية جديدة لتمويل مشروعات المرافق العامة، خاصة البنية التحتية التي تعتبر الهيكل الأساسي الذي تبنى عليه أي عملية تمويلية اللازمة لتحقيق التنمية المحلية المنشودة.

كلمات مفتاحية: تمويل التنمية المحلية، مشاريع البنية التحتية، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أسلوب B.O.T.

تصنيفاتJEL:R58، R53، H54،R42.

Abstract:

Algeria faces great challenges to provide the necessary funding for government spending in order to develop and expand the necessary infrastructure to advance local development, in light of the diminishing public resources and the increasing demand for public services. In this context, we propose a build, operate and transfer method for establishing privately financed infrastructure projects (B.O.T), as a new mechanism for financing public utility projects, Especially the infrastructure, which is the basic structure upon which any financing process necessary to achieve the desired local development.

.**Keywords:** local development finance, infrastructure projects, Partnership between the public and the private sectors, B.O.T method.

JEL Classification Codes:.R42،H54 ،R53 ،R58

*المؤلف المرسل.

1. مقدمة :

تحقيق التنمية المحلية الشاملة، موضوع اهتمام العديد من بلدان العالم، والحق في التنمية للشعوب من المواضيع التي لاتزال تطرح على الساحة الدولية، وتوفير الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للأفراد من الأهداف التنموية التي توصي بها العديد من المنظمات الدولية، فبالرغم من قدم مفهوم التنمية المحلية الذي يعود للحرب العالمية الثانية إلا أن بلوغها لازال مطلب العديد من الدول منها الجزائر. حيث تسعى نحو إيجاد الحلول البديلة لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه. وفي السنوات الأخيرة خلصت إلى إعطاء الأولوية للعملية التنموية بالانطلاق من الأسفل اعتمادا على السلطات المحلية والمجتمع المدني وكذا فتح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في توفير مصادر تمويلية والاستثمار في مختلف القطاعات من أجل رفع المستوى الاجتماعي وتحقيق اقتصاد محلي.

تواجه الجزائر تحديات كبيرة لتوفير التمويل اللازم للإنفاق الحكومي من أجل تطوير وتوسيع البنية التحتية اللازمة للنهوض بالتنمية المحلية، في ظل تضاؤلالايرادات العمومية وتزايد الطلب على الخدمات العامة. وفي هذا الإطار نستعرض أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية لإقامة مشاريع الهياكل الأساسية ذات التمويل الخاص (B.O.T)، كآلية جديدة لتمويل القطاعات وإقامة المشروعات الكبربكونها القاعدة الأساسية لتحقيق التنمية المحلية المنشودة.

بناءا على ما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) في تمويل التنمية المحلية في الجزائر؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الآليات التي تعتمدها الجزائر في تمويل التنمية المحلية؟
- ما المقصود بأسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية؟ وما الهدف منه؟
- ما هي عوامل نجاح أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية لتمويل التنمية المحلية في الجزائر؟

وللإجابة على إشكالية البحث تم وضع الفرضية التالية:

أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية B.O.T آلية جديدة انتشرت في السنوات الأخيرة وتبنتها العديد من الدول لمعالجة عدم قدرتها على انجاز المشاريع الكبرى لعجز موازناتها، وباعتباره شكل من أشكال الشراكة القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية، حيث ان هذه الأخيرة من أهم مقومات التنمية المحلية وضرورة حتمية من أجل تعزيز البنية الاقتصادية والاجتماعية.

1.1. أهداف البحث:

إن الأهداف المرجوة من دراستنا لهذا الموضوع هو التعريف بأسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية B.O.T، وتبيان مدى أهميته في توفير التمويل اللازم لإقامة مشاريع التنمية المحلية في الجزائر.

2.1. منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفيالتحليلي للتعريف بالتنمية المحلية وآليات تمويلها وكذا التعريف بالشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية، واقتراح الاليات اللازمة لتطبيق أسلوب B.O.T في تمويل التنمية المحلية في الجزائر.

2. تمويل التنمية المحلية في الجزائر

1.2. مفاهيم حول التنمية المحلية:

اهتم العديد من الباحثين بموضوع التنمية المحلية وشغل أذهان الكثير من المسؤولين وأصحاب القرار، والمتخصصين في السياسة، والاقتصاد، الحياة والاجتماعية وسعى كل منهم إلى إعطاء تعريف يمكّن من توضيح مفهومها والأسس التي تقام عليها ومن جملتها:

"ليست نظام، ولا نموذج، التنمية المحلية هي ديناميكية معقدة بين الجهات الفاعلة الخاصة والعامة وحوكمة محلية" (Bernard, Laurence, & Fabienne, 2003, p. 101).

"التنمية المحلية هي إستراتيجية تنموية، عملية موجهة نحو تقدير الإمكانات المحلية، وتعتمد على الجهات الفاعلة المحلية والديناميكيات التي تدفعها" (Ministère de l'Industrie, 2011, p. 8)

"التنمية المحلية هي جميع العمليات التي يتم تنفيذها في إقليم معين وتعبر عن التضامن المحلي الذي يخلق علاقات اجتماعية جديدة من جانب الجهات الفاعلة المحلية من القطاع العام أو الخاص والجمعيات، انطلاقا من تعبئة وتنسيق مواردها وطاقاتها مما يخلق التنمية الاقتصادية" (Chambe, 2004, p. 15)

وبالتالي يمكن إعطاء تعريف شامل للتنمية المحلية على أنها "عملية ديناميكية اقتصادية واجتماعية متضافرة نحو تمكين أفضل في الإقليم وخلق الثروة، بمشاركة مختلف الجهات الفاعلة المحلية، سوآءا كانوا من القطاع العام أو من القطاع الخاص أو الجمعيات في إطلاق المبادرات نحو حشد الموارد المحلية واستغلالها لخلق مشروعا اجتماعيا واقتصاديا محلي مبني على المسؤولية الفردية والشفافية." ومنه فإن تحقيق التنمية المحلية يرتبط بتلبية شروط أساسية وهي:

- الإقليم: التنمية المحلية أكثر من كونها منطق قطاعي بل تحديدا مكانيا لصنع القرار له مكان وحجم.
- الإرادة المحلية: تتكون من عنصرين أساسين: جزء هيكلي وجزء اجتماعي-اقتصادي، يتعلق الجزء الهيكلي بالإدارة المركزية وهياكل التمويل (الإدارة اللامركزية)، والجزء الثاني يتعلق بين مختلف الفاعلين المحللين من القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- الموارد المحلية: تعتمد التنمية المحلية على تعبئة الموارد المحلية (الداخلية والخارجية)، والقدرة المحلية على توليد الأنشطة وخلق الثروة؛
- الحوكمة المحلية: تعتمد التنمية المحلية على تدفق المعلومات وتوفرها؛

- المسؤولية الفردية: ضرورية من أجل تعديل السلوكيات السلبية وتحسين الأداء على جميع المستويات.

من خلال التعاريف السابقة يظهر أنمقومات التنمية المحلية هي:

- التنمية الاقتصادية: ويعرفها البنك الدولي على أنها: تطوير القدرات الاقتصادية للمنطقة لتحسين مستقبلها الاقتصادي ونوعية حياة السكان، من خلال عمل الجهات الفاعلة من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني معا، وتهيئة الظروف المواتية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. (Soraya & Gwen, 2006, p. 1)

- التنمية الاجتماعية: ويقصد بها الارتفاع في الجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية والحد من الفقر وخاصة في المجتمعات المحلية/ من خلال توفير فرص العمل والقيام بأنشطة من أجل تنمية المجتمع، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة والحد من انتشار الآفات (فؤاد، 2015، صفحة 33)

- المرافق والبنية التحتية: هي مجموعة مترابطة من العناصر والمرافق التي توفر دعم هيكلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشمل الطرق والمطارات والمرافق الأخرى، كما تمثل الأنظمة الأساسية المادية للدولة أو مجتمع السكان بما في ذلك البنية التحتية الخضراء، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، البنية التحتية اللوجستية ويقاس تحضر الدول ومدى تقدمها باهتمامها بالبنية التحتية، حيث تعتبر العمود الفقري والعامل الأساسي في جذب الاستثمارات والمشاريع التي تساهم في تطوير وتنمية المجتمع (عبد الفتاح و زكي، 2019، الصفحات 3-4)

- التنمية الإدارية: ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والإنجازات (خيضر، 2011، صفحة 31).

2.2. آليات تمويل التنمية المحلية في الجزائر:

التمويل المحلي هو "كل الموارد المتاحة التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة" (عبد المطلب، 2011، صفحة 13). وتنقسم الموارد المحلية إلى موارد مالية ذاتية وموارد مالية خارجية حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (1): هيكل الموارد المالية المحلية.

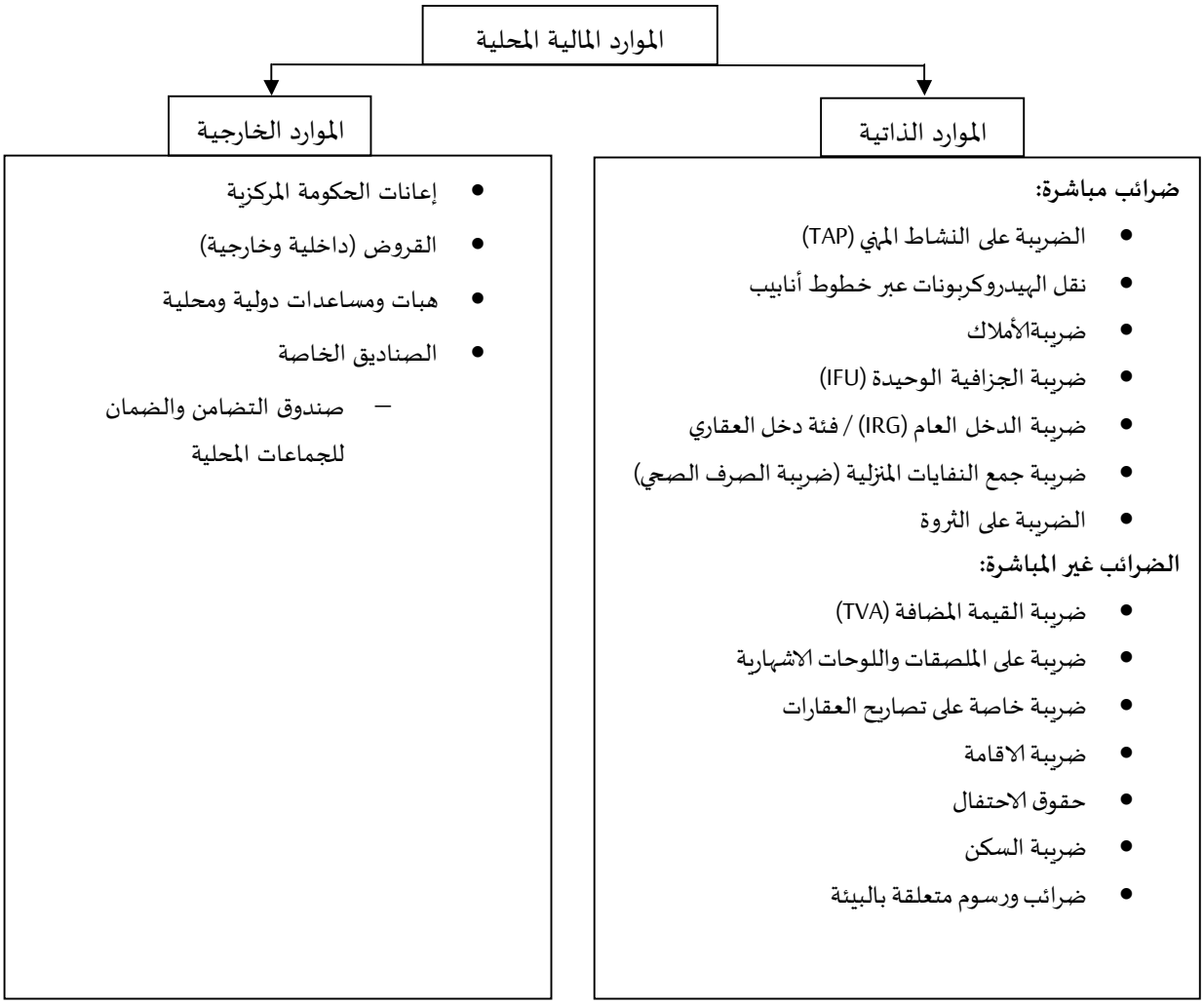

المصدر: من إعدادا الباحثين.

تتم مساهمة الشركات في التنمية المحلية عن طريق دفع ضرائب محددة من طرف التشريع الجزائري، وحاليًا هي مجموعة غير متجانسة من الضرائب والجبايات، تستفيد منها الميزانيات المحلية كليًا أو جزئيًا. ايضا، يتم تمويل صناديق التضامن والضمان للجماعات المحلية من خلال 27 ضريبة على مستويات مختلفة، ومن بين 27 فئة، تمثل ضريبة النشاط المهني (TAP) وضريبة القيمة المضافة (TVA) مجتمعتين أكثر من 80٪ من عائدات الضرائب للسلطات المحلية، وعلى الرغم من الحجم الضخم للضرائب والرسوم المفروضة، إلا أن البلديات لا تتمتع بعد بالسلطة المالية كما يتم التعبير عنها على المستوى المركزي.

3.2. الاستثمار كمحرك للتنمية المحلية:

لتحقيق التنمية المحلية وجب على السلطات العمومية العمل على جعل الاقاليم أكثر جاذبية للاستثمار، ويتم ذلك اولا عبر تحديث البنية التحتية (النقل، والاتصالات، والتعليم، والصحة، وما إلى ذلك)، وثانيا عبر تراكم رأس المال البشري والمادي. وكذا خلق فرص العمل والثروة المحلية، حتى يتمكنوا من تحقيق أقصى استفادة من عائداتها من أجل تحسين أوضاع الأفراد، وأيضًا زيادة مساهمتهم في التنمية الاقتصادية للبلد.

لتحقيق الاستثمار في البلد ينبغي ان تتوفر مجموعة من القواعد المحفزة:

- القواعد التي تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر.
- القواعد التي تحكم شراكة المؤسسات العامة مع المستثمرين والمواطنين.
- القواعد المنظمة لتمويل الاستثمارات.
- قواعد قانون الضرائب التي تنص على إعفاء الشركات الجديدة من الضريبة وفق آليات الدعم المختلفة لأسباب يحددها القانون.

تواجه الجزائر تحديات مواكبة متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة في ظل التنمية المحلية والتي تنطلق من تطوير البنية التحتية ذات الجودة العالية (أنظر الشكل رقم 1). حيث يعتبر ذلك أمرا ضروريا لرفع مستوى الإنتاجية وتعزيز تنافسية الاقتصاد وحافزا لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وخلق فرص الاندماج في سلاسل القيمة المضافة العالمية (احمد و طارق، 2020، صفحة 7) ومع تنامي الاحتياجات التنموية المتباينة بين الأقاليم وزيادة التوسع والنمو السكاني لابد بالاهتمام أكثر بتطوير البنية التحتية التي لاتزال ورغم الجهود المبذولة لا تلبي الطلب المتزايد على خدماتها.

الشكل رقم (2): جودة البنية التحتية في العديد من الدول العربية خلال عام 2018

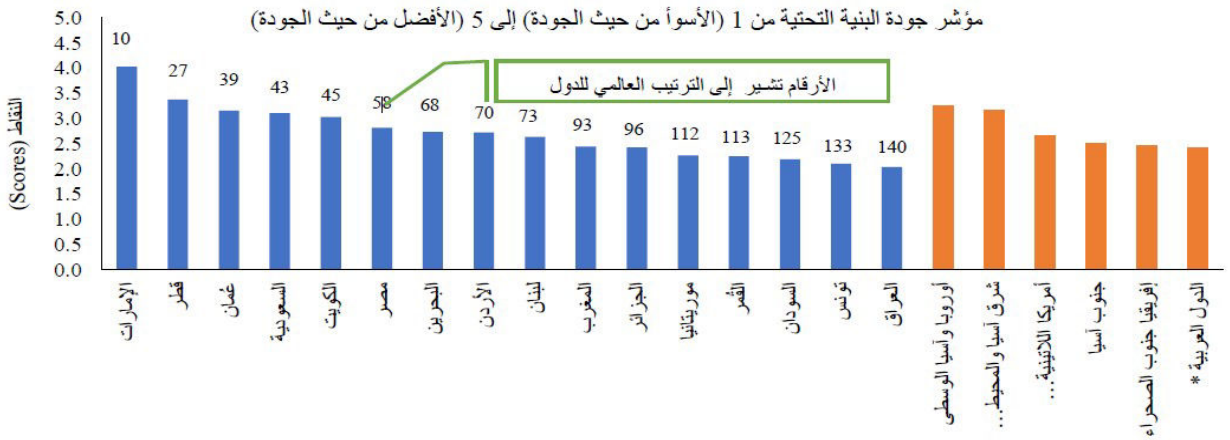

المصدر: المرجع السابق، 2020، الصفحة7.

يشكل مؤشر جودة البنية التحتية أحد أبعاد مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، واللي يوضح احتياجات التمويل لمشاريع البنية التحتية، وحسب الجدول يظهر أن مرتبة الجزائر (المرتبة 96) تعكس المستوى المنخفض لوضعية البنية التحتية وضرورة إيجاد سبل تمويلها والاستثمار فيها خاصة وأنها مهمة جدا من أجل النهوض بالقطاعات الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية.

4.2. تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)

الشراكة مجموعة من العقود التي تبرمها سلطة عامة (الدولة أو الجماعات المحلية) والتي بموجبها تكلف هذه الأخيرة شركة خاصة بمهمة تمويل أو بناء أو إدارة أشغال المعدات أو السلع الغير ملموسة اللازمة للخدمة

العامة، مقابل تلقي مكافأة (Nathalie , Robert , & Monica , 2014) وتعتبر الشراكة "التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى، بحيث تكون الموارد والإمكانيات لكلا القطاعين مستخدمة معا، وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى اقتسام المسؤوليات والمخاطر بينهما بطريقة رشيدة لتحقيق التوازن الأمثل لكل شريك" (عطاالله و عبد الحميد، 2020) مثل الطرق والاتصالات والمواصلات والجسور والمطارات والموانئ وسكك الحديد والنقل والقطاع الصحي والتعليمي والمياه والكهرباء وتوليد الطاقة المتجددة، ومشاريع الصرف الصحي وغيرها كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): مجالات الشراكة بين القطاعين عام-خاص.

المجال	البنية التحتية العامة
النقل والمواصلات	الطرق، الجسور، الأنفاق، الممرات المائية والموانئ، المطارات والسكك الحديدية، السدود وأشغال القنوات اللازمة لأغراض الري والطرق.
الطاقة والمياه	مصانع توليد الكهرباء، شبكات توليد ونقل وتوزيع الكهرباء، خطوط النفط والغاز وتخزينهما، المياه والصرف الصحي، تجميع النفايات الصلبة والتخلص وإعادة تدويرها.
الاتصالات	محطات وشبكات الاتصالات اللاسلكية، محطات وشبكات البث الإعلامي عبر الأقمار الاصطناعية.
الصحة والتعليم	الهياكل والتسهيلات التعليمية، الهياكل والتسهيلات الصحية، دور المسنين، روض الأطفال، المدارس والكليات والجامعات.
الترفيه والثقافة:	المرافق الرياضية، المتاحف، المعارض، الحدائق، المتنزهات التجارية.
مجالات أخرى	البنية التحتية الصناعية، مواقف السيارات، البنايات، السجون، الوزارات.

المصدر: من إعداد الباحثين.

تسمح الشراكة بين القطاعين العام والخاص بتحديد مسؤولية كل طرف من أطرف العقود وكذا اقتسام المخاطر المختلفة، على سبيل المثال، مخاطر التمويل، والتشغيل، وتأخر عمليات التشغيل وغيرها، ويتحمل كل طرف المخاطر التي يكون أكثر قدرة على إدارتها والتحكم فيها كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): حجم ونطاق المسؤولية بإطار صيغ الشراكة بين القطاعين العام والخاص

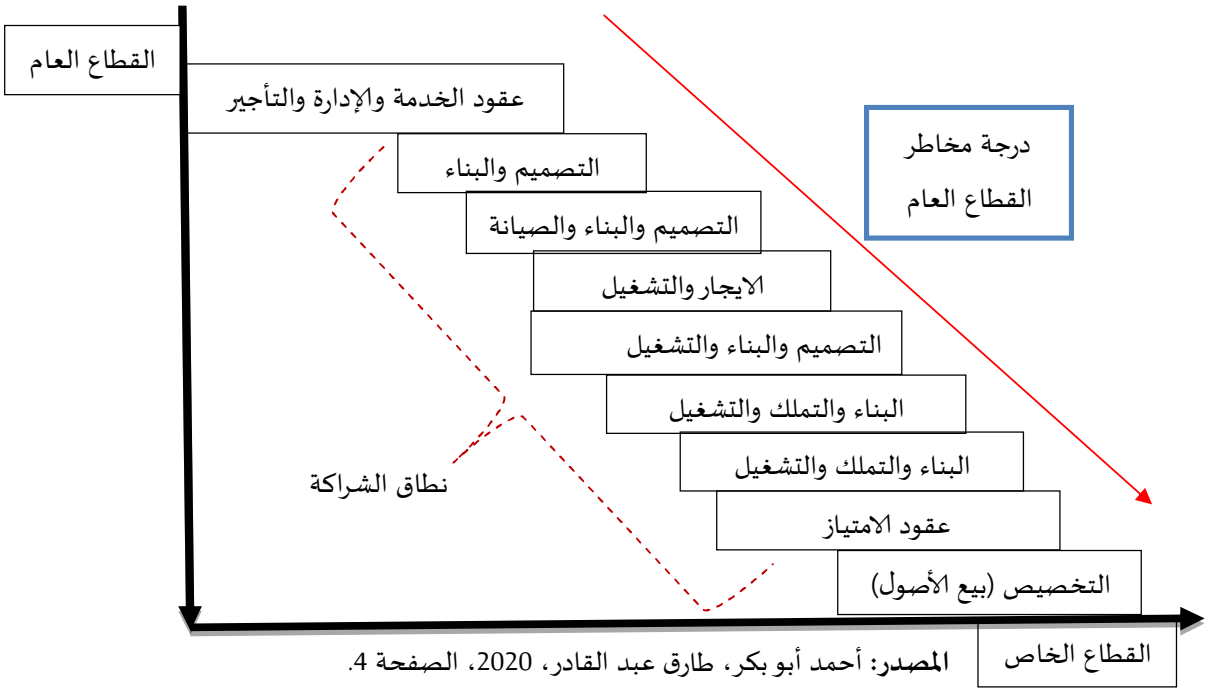

المصدر: أحمد أبو بكر، طارق عبد القادر، 2020، الصفحة 4.

يتبين من خلال الشكل تفاوت درجة تحمل المخاطر في عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث ترتفع في عقود الخدمة والتأجير والإدارة بالنسبة للقطاع العام نظرا لتحمله مسؤولية التمويل والاستثمار والتنفيذ. وتنخفض درجة المخاطر في عقود الامتياز والتخصيص حيث تنتقل مسؤولية التمويل والاستثمار للقطاع الخاص. وتعتبر عقود البناء والتصميم والتشغيل والتملك من أفضل أنواع العقود التي يتقاسم فيها طرفي الشراكة للمخاطر والمسؤوليات.

5.2. تجارب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر

على الرغم من أن الجزائر استخدمت الأساليب التقليدية لبناء بنيتها التحتية، نجد أن العديد من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص قد تم تنفيذها بالفعل أو أنها قيد التنفيذ، بالاعتماد على القوانين واللوائح التي تحكم قطاعات معينة، مثل الطاقة والمياه والنقل والأشغال العمومية، حيث نجحت الجزائر في تطوير نماذجPPP عالية الأداء منذ بداية عام 2000لمحطات تحلية مياه البحر وإنشاء محطات توليد الطاقة. كما تم وضع العقود المتعلقة بإدارة توزيع المياه في مدن الجزائر الكبرى، وهي: الجزائر العاصمة، تيبازة، وقسنطينة، ووهران، وعنابة، وكذلك إدارة / امتياز محطات الحاويات في موانئ الجزائر وجنجن.

- 10 محطة تحلية على شكل بناء وتملك وتشغيل (BOT)
- محطتان للطاقة بقيادة الشركة الجزائرية للطاقة (AEC)
- 3 عقود امتياز محطات حاويات (موانئ الجزائر وبجاية وجن جن)
- 6 عقود إدارة لتسيير مياه الشرب (الجزائر / تيبازة، وهران، قسنطينة، عنابة / الطارف)
- عقدين لإدارة مترو الجزائر العاصمة وإدارة مطار هواري بومدين بالجزائر العاصمة.

3. الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T):

تم الترويج لفكرة البوت خلال الدورة السابعة والعشرون للأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في عام 1994، في مذكرة أعدتها الأمانة (A/CN.9/399)، أكدت أهمية مشاريع البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T). وفي دورتها التاسعة والعشرون في نيويورك في 28 مايو- 14 يونيو 1996 بعنوان: "الأعمال المقبلة الممكنة- مشاريع البناء والتشغيل ونقل الملكية-" أعربت اللجنة عن تأييد واسع النطاق للاضطلاع بأعمال في مجال مشاريع بوت، وأشير إلى أن آلية تمويل مشاريع (B.O.T)، أثارت قدرا كبيرا من الاهتمام في دول عديدة، وأن الأعمال التي ستضطلع بها اللجنة في ذلك المجال من شأنها أن تساعد تلك الدول على معالجة المشاكل التي جرى تحديدها. وللقيام بمزيد من الدراسة للمسائل المتعلقة بمشاريع "بوت" طلبت اللجنة إلى الأمانة أن تعد تقريرا حول المسائل المقترحة للأعمال المقبلة بغرض تيسير مناقشة الموضوع، وتم عقد الاجتماع في دورة الثلاثون في فيينا في 12-30 مايو 1997 تحت عنوان: "مشاريع الهياكل الأساسية ذات التمويل الخاص"، واستمر تداول هذا المصطلح مع تعديل طفيف في دورته الحادية والثلاثون في نيويورك في 1-12 يونيو عام 1998 تحت عنوان: "مشاريع البنية

التحتية الممولة من القطاع الخاص"، واستمرت في إعداد نصوصها بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص في كل من السنوات التالية: 2000، 2001، 2003 إلى غاية الدورة الثانية والخمسون في اجتماع لجنة الأمم المتحدة 8-19 يوليو 2019 في فيينا بعنوان: الشراكات بين القطاعين العام والخاص -تحديثات مقترحة لدليل الأنيسترال التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص-.

1.3. مفهوم أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T):

يعتبر عقد البوت من أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص تلجأ إليه الدول لتنفيذ مشاريع البنى التحتية الخدماتية والاقتصادية دون الاعتماد على الموازنة العامة للدولة. وتسلم الدولة للقطاع الخاص صاحب رأس المال قطعة من الأرض لإقامة مشروع البنية الأساسية والمرافق العامة وفقا لمواصفات محددة سلفا بين الدولة والمستثمر، ويتحمل المستثمر كافة أعباء البناء (Build) والتشغيل (Operate)، ويكون للمستثمر الحق في الحصول على إيرادات تشغيل المشروع لمدة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها في عقد B.O.T، وتختلف من مشروع لأخر، فكلما زادت تكاليف إنشاء المشروع وقل إيراده كلما طالت هذه المدة الزمنية، وكلما قلت تكاليف الإنشاء وزادت الإيرادات كلما قلت المدة الزمنية المتفق عليها، وذلك حسبما تبينه دراسات الجدوى الاقتصادية، وبعد انتهاء المدة الزمنية المتفق عليها يتم تسليم وتحويل (Transfer) المشروع بكل ما فيه من أجهزة ومعدات والآلات للدولة لتقوم بتشغيله لحسابه (عصام أحمد، 2008، صفحة 12).

تعني حروف ال B.O.T – على الترتيب- اختصار لثلاث كلمات إنجليزية: Build, Transfer, Operate: البناء، التشغيل، تحويل الملكية، أفرزه تطور أساليب الاستثمار ونظم تمويل المشروعات الكبرى، وحسب تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري عرف هذه النظام على أنه "شكل من أشكال تمويل المشاريع تمنح بمقتضاه حكومة ما مجموعة من المستثمرين (يشار إليهم فيما يلي بالاتحاد المالي للمشروع) امتيازا لصوغ مشروع معين وتشغيله وإدارته واستغلاله تجاريا، ويضطلع الاتحاد المالي للمشروع بإنشاء شركة (ويشار اليها فيما يلي بصاحب المشروع) الذي يتولى بدوره صوغ المشروع وتنفيذ الامتياز وفقا للاتفاق المبرم بين الحكومة وصاحب الامتياز (ويشار إلي هذا فيما يلي باتفاق المشروع) لعدة سنوات تكون كافية لاسترداد تكاليف البناء، إلى جانب تحقيق أرباح مناسبة من العائدات المتأتية من تشغيل المشروع، وفي نهاية المدة تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة دون أي تكلفة أو مقابل تكلفة مناسبة يكون قد تم الاتفاق عليها مسبقا" (لجنة الامم المتحدة، 1996، صفحة 3).

2.3. أهداف الشراكة وفق أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية:

بدأ الاتجاه نحو مشاركة القطاع الخاص في تشييد قطاعات البنية التحتية في أوائل ثمانينات القرن العشرين، ومن بين العوامل التي حفزت هذه الخطوة ما تم الوصول إليه من ابتكارات تكنولوجية مهمة، وارتفاع مستوى المديونية، وقيود الميزانية الصارمة التي تحد من قدرة القطاع العام على تلبية الاحتياجات المتزايدة في مجال البنية التحتية، والتوسع في أسواق رأس المال الدولية والمحلية وما ترتب من ذلك من تحسن فرص الوصول إلى التمويل الخاص، وازدياد عدد التجارب الناجحة على الصعيد الدولي في مجال مشاركة القطاع

الخاص، واعتمدت بلدان كثيرة قوانين جديدة لا تقتصر على تنظيم مثل تلك المعاملات وإنما تعدل أيضا بنية السوق وسياسات المنافسة فيما يتعلق بالقطاعات التي تحدث فيها. ويمكن جمع أهداف الشراكة في النقاط التالية (محمد اشرف، 2017، صفحة 51)

- أهداف سياسية اجتماعية: تبقى الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص الحل الأنجح للمشاكل التي يعرفها المسير العمومي (حلول خاصة لمشاكل عامة) حيث تهدف إلتحسين كفاءة وفعالية البنى التحتية ومستويات الخدمات العمومية، وذلك بإدخال تقنيات جديدة والاستفادة من التطور الذي وصل إليه القطاع الخاص من تكنولوجيا متقدمة غير مكلفة وكفاءة العامل البشري وتمكنه في إدارة المشاريع.
- أهداف سياسة الاقتصاد: هذه الأهداف تتجلى في تقوية البنية التحتية، وعصرنة المرافق العامة وتطبيق مبدأ المرفق العالمي، أظهرت الدراسات أن هنالك علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي وتطور البنية الأساسية وأن كل نقص في هذه الأخيرة يعيق التنمية الاقتصادية. ومن جانب أخر تساعد البنية الأساسية على خلق فرص العمل، وتنويع الأنشطة وزيادة مجالات الابداع تشجيعاللاستثمارات المحلية والأجنبية، والزيادة في الإنتاجية وتطوير الوظائف الاجتماعية للدولة.
- أهداف سوسيو- ديمغرافية: أصبحت غالبية الدول النامية تعاني من العجز المتكرر في خدمات المرافق العامة إذ لمتعد قادرة على تغطية احتياجات المواطنين مما أثر سلبا على جودة الخدمات المقدمة وساهم في تفاقم الهوة بين العرض والطلب.
- أهداف التدبير الجيد والاستراتيجي للمرافق العامة: يتم اللجوء إلى عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في حالات الاستعجال وفي حالة المشاريع التي تتميز بالشمولية والتعقيد وأن الشخص العامل يمتلك الخبرة والكفاءة والتحديد المسبق للوسائل التقنية التي يتطلبها المشروع.

3.3. تجربةالشراكة وفق أسلوب (B.O.T) في الجزائر

كما تم توضيحه سابقا فان أسلوب (B.O.T) هو صيغة تشاركيه بين القطاعين العام والخاص ، في الجزائر، يشير الخبراء عموما إلى مصطلح (PROJECT FINANCE) لتمويل مشاريع أسلوب (B.O.T) المنحصرة أساسا في مشاريع انجاز محطات تحلية مياه البحر، حيث تم وضع برنامج إنشاء 10 محطات لزيادة الطاقة الإنتاجية من المياه بهدف التقليل من الاعتماد على أنظمة مياه الشرب، وتوفير إمدادات المياه للصناعة والزراعة إلى غير ذالك. (انظر الجدول التالي):

الجدول رقم (2): مشروع انجاز محطات تحلية مياه البحر وفق أسلوب (B.O.T)

المنطقة	طاقة الإنتاج (متر مكعب لليوم)	المستثمر الأجنبي	الشركة المنجزة قطاع خاص _ القطاع العام (AEC)	قيمة المشروع مليون دولار
الحامة	200 000	GE (États-Unis)	70/30/0	258
مستغانم	200 000	Inima – Aqualia (Espagne)	51/49/0	227
تنس	200 000	Befesa (Espagne)	51/49/0	261,7
فوكة	120 000	Acciona – SNC Lavalin (Espagne – Canada)	51/49/0	180,5
كاب جنات	100 000	Inima – Aqualia (Espagne)	51/49/0	138
سكيكدة	100 000	Geida (Espagne)	51/49/0	136,1
سوق الثلاثاء	200 000	Hyflux& Malakoff (Singapour – Malaisie)	51/49/0	251
حنين	200 000	Geida (Espagne)	51/49/0	291,3
بني صاف	200 000	Geida (Espagne)	51/49/0	240
المقطع	500 000	Hyflux (Singapour)	47/45/0	492,8

المصدر: الشركة الجزائرية للطاقة (AEC).

يبين الجدول البيانات الخاصة بكل شركة مشروع محطة تم إنشاؤها وفق أسلوب (B.O.T) ، بما في ذلك هيكل الشراكة والتكلفة الإجمالية للمحطات والطاقة الإنتاجية والمنطقة، ومن خلال تحليل المعطيات، نلاحظ أن معظم مشاريع (B.O.T) المعتمدة في الجزائر في تحلية مياه البحر، تتميز بمساهمة ثابتة للدولة بشكل عام بين 49 و51٪ مع معظم الدول الشريكة في الإنجاز، عبر استحواذ الشركة الجزائرية للطاقة على أكبر نسبة في انجاز المشاريع التي بلغت تكلفتها الاجمالية 1114 مليون دولار.

هذا الاستحواذ يتعارض مع فلسفة أسلوب (BOT) الذي يرتكز على مشاركة القطاع الخاص في التمويل وتحمل المخاطر في تحقيق مشاريع البنية التحتية لرفع الأعباء على الخزينة العمومية، وعليه يجب أن نضع في اعتبارنا أن التطبيق السيئ لهذا الأسلوب يمكن أن يؤدي إلى الحفاظ على التكنولوجيا لدى الطرف الأجنبي الخاص دون نقلها إلى القوى العاملة الوطنية.

4.3. التحديات التي تواجه الاستثمار وفق أسلوب (B.O.T) في الجزائر:

- يعاني تطوير الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في الجزائر من عدم وجود قانون خاص بالشراكات بين القطاعين العام و الخاص حيث لا يأخذ قانون الصفقات العمومية بعين الاعتبار خصوصيات عقود الشراكة بين

القطاعين العام و الخاص والقوانين القطاعية(الكهرباء و المياه والنقل و الأشغال العمومية)،في نفس الوقت غياب الإطار القانوني الذي ينطبق على جميع القطاعات.

- اعتمدت الجزائر في عام 2015 لوائح محددة للصفقات العمومية تنطبق على تفويضات الخدمة العمومية، وهو شكل من أشكال الشراكة بين القطاعين العام و الخاص يسمح للأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون العام و المسؤولين عن خدمة عامة أن يعهدوا بإدارة هذه الأخيرة للطرف الخاص مع ضمان أجره خلال تشغيل الخدمة العامة. بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن قانون الجماعات المحلية(2012) يسمح للبلديات بتفويض إدارة عدد معين من الخدمات العامة، بما في ذلك مياه الشرب و الصرف الصحي، و إدارة النفايات، أو النقل العام على سبيل المثال، بموجب عقد أو برنامج... (قانون الصفقات العمومية،بحكم المرسوم الرئاسي رقم 15-247 بتاريخ 16 سبتمبر 2015)، لكن على أرض الواقع يبقى القرار النهائي للسلطة المركزية والتي لا تثمن ولا تشجع على مثل هذه الخطوات، فنجد انعدام مثل هذه الشراكات على المستوى المحلي وتبقى دائما ميزانية الدولة المتحملة للاستثمارات المحلية.

- يجب أن تحترم اتفاقات تفويض الخدمة العمومية، عند منحها، مبادئ العقود العامة (المادة 209)،أي حرية الوصول إلى الصفقات العمومية، والمساواة في المعاملة بين المرشحين وشفافية الإجراءات.

- المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المؤرخ 2 آب / أغسطس، 2018 أكمل قانون الصفقات العمومية من حيث تفويض الخدمات العامة للجماعات المحلية. يشرح بالتفصيل القواعد المطبقة على أنواع تفويضات الخدمة العمومية (الامتياز، التوكيل، الإدارة المهتمة، الإدارة). يتضمن الإطار التنظيمي لتفويض الخدمة العمومية أيضًا لوائح قطاعية مختلفة، مثل القانون رقم 05-12 المؤرخ 4 أغسطس 2005 المتعلق بالمياه. وما نلاحظه في أشكال عقود الشراكة انعدام شكل البناء والتشغيل ونقل الملكية رغم نجاحه وتميزه في توفير التمويل اللازم والانجاز والتسيير الجيد، وذلك لعدم توفر البيئة القانونية التي تحكمه وتتحكم في انجاحه.

- المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المؤرخ 2 أغسطس 2018 هو أول قانون تنظيمي مخصص لتفويض الخدمة العمومية في الجزائر، من جهة أخرى. ومع ذلك، فإن هذا المرسوم لا يذكر هيئة تنظيم الصفقات العمومية(ARMP). من أجل ضمان اتساق أفضل بين الأطر التنظيمية للصفقات العمومية وتفويضات الخدمات العامة، يجب توضيح الدور المؤسسي لهيئة تنظيم الصفقات العمومية من حيث تفويض الخدمات العامة من خلال ملائمة وتجانس الأحكام ذات الصلة بين الإطارين التنظيميين.

- لا يوجد قانون خاص بالامتيازات في الجزائر، يغيب فيه تحديد مسؤوليات أطراف الشراكة ما يجعل نقطة تحمل المخاطر مضللة وغير واضحة ما نتج عنه تحمل الدولة الجزائرية لها وهذا يزيد من اثقال ميزانية الدولة وجعلها أمام مخاطر عدة. من ناحية أخرى، هناك العديد من اللوائح القطاعية التي تتضمن أحكامًا تتعلق بالامتيازات:

–**قطاع المطارات**: تنص المواد 41 إلى 46 من القانون رقم 98-06 المؤرخ 27 يونيو 1998 بشأن القواعد العامة للطيران المدني و المطارات و مهابط الطائرات العمودية المفتوحة للجمهور، مع الإشارة إلى إمكانية بناء هذه المشاريع وتشغيلها بعقد امتياز. ومع ذلك، فإن الجزائريين فقط أو الشركات الجزائرية (التي يملك جزائريون رأسمالها في الغالب) يمكنهم بناء و تشغيل مطار أو مهبط للطائرات العمودية مفتوح أمام حركة المرور العامة و الخاصة.

–**قطاع الموانئ**: بموجب القانون رقم 98-05 المؤرخ في 25 يونيو 1998 المعدل للأمر رقم 76-80 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976 المتعلق بإنشاء القانون البحري (القانون البحري 571-1)، يمكّن الحصول على امتيازات في مجال النقل البحري. ومع ذلك، لا يمكن تشغيل خدمات النقل البحري إلا للمؤسسات العامة أو الأفراد أو الشركات الجزائرية.

من المرجح أن يؤدي عدم وجود قانون محدد بشأن الامتيازات و تقاسم المسؤوليات و المخاطر و تحديد مصلحة كل طرف من عقد الشراكة إلى إعاقة استخدام أسلوب تمويل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص، لاسيما للاستثمار في البنية التحتية العامة. يوصى بتمديد مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام و الخاص، المحصور حاليًا على عقود الشراكة (الدفع العمومي، بناءً على توفر الخدمة)،ليشمل الامتيازات (الدفع من قبل المستخدمين).

5.3. عوامل نجاح تمويل مشاريع التنمية المحلية وفق أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T):

من أجل الممارسة السليمة عند تطبيق أسلوب البوت في تمويل مشاريع البنية التحتية الهامة والاساسية لقيام التنمية المحلية، لابد من وضع ضوابط موضوعية ليتم الالتزام بها، وتوفر مجموعة من الإجراءات حتى تبلغ المشروعات أهدافها من أهمها:

- **وضع الإطار القانوني والتشريعي الملائم**: إصلاح وتطوير الإطار التشريعي الملائم لنوعية عقود الشراكة الحديثة مع القطاع الخاص في تشييد وبناء مشروعات البنية التحتية يعتبر قاعدة مهمة لمناخ الاستثمار وجلب المستثمرين الأجانب، ويستلزم اصدار قانون موحد وفق الأسس التالية (محمد اشرف، 2017، صفحة 59)

–إزالة كافة القيود غير المرغوب فيها المفروضة على القطاع الخاص في مشروعات الخدمات العامة؛

–وضع الإطار القانوني العام المنظم لكافة أشكال شراكة القطاع الخاص دون لبس أوغموض؛

–تحديد السلطات المركزية والمحلية، التي يحق لها التعاقد، والجهات التي تختص بإصدارالتراخيص المتعلقة بالشراكة الخاصة؛

–تهيئة البنية التشريعية الملائمة لاختيار المستثمر من خلال إجراءات تنافسية ذات فعالية تتفق مع طبيعة هذه المشروعات؛

–وضع القواعد المنظمة للاستثمار الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية و الخدمية المرافق العامة دون استثناء؛

–مراجعة وتطوير التشريعات الخاصة بحقوق الملكية وضماناتها والتشريعات المنظمة لسوق رأس المال والمؤسسات المالية بما فيها القطاع المصرفي؛

–وضع قواعد ترحيل الخسائر إلى سنوات لاحقة، وتوضيح كيفيةالمعاملة الضريبية خاصة في حالة الشراكة بأسلوب التأجير؛

–وضع قواعد تقضي بزيادة هامش الحرية والمرونة المتاحة للقطاع الخاص مع وضع ضمانات وضوابط حاسمة لقيامه بمسؤولياته تجاه البيئة و المستهلك و العاملين.

- **تطوير الإطار المؤسساتي:** من أجل تنفيذ عملية الشراكة لابد من انشاء جهاز متخصص على المستوى المركزي يضطلع بصفة رئيسية بالتفاوض و بتنظيم و رقابة الشراكة مع القطاع الخاص بهدف تحقيق:

–توحيد الرؤية الاستراتيجية للدولة للمشاريع المستقبلية بالتأكد من انها ضمن خطة التنمية (انتاجا، فنيا) و تقديم معلومات و بيانات شفافة من اجل الاستثمار الخاص؛

–تحديد الآليات وإعداد الكوادر الفنية والمالية والإدارية العالية لتنظيم الاستثمار؛

–إلزام شركة المشروع بتدريب العناصر المحلية التي سوف تتولى تشغيل وصيانة المشروع بعد تسليمه للحكومة؛

–وضع سياسة اقتصادية فعالة تنجح في تنظيم الحياة الاقتصادية بما تسمح بأفضل استغلال لقدرات الجماعات المحلية و ثرواتها دون إحداث خلل أو لا توازن يعرقل الفاعليين المحليين؛

–تسهيل التدابير الإدارية واسراعها، ضمان سياسة ضريبية معقولة ما يخفف تكاليف اليد العاملة وعبء الاقتطاع، الامر الذي يشجع الجهود المحلية و المبادرات الاستثمارية الخاصة على الاستثمار و القيام بالمشاريع؛

–تدعيم ودعم الإصلاح الهيكلي للمرافق العامة الاقتصادية والخدمية؛

–احتفاظ السلطات العامة بحق المراقبة والتفتيش على جميع المراحل التشغيلية للمشروع؛

مع أن السياسات والضوابط السابقة وإن كانت تساعد في زيادة المنافع التي تحققها الدول من نظام B.O.Tإلا أن المغالاة في تطبيقها قد يكون عاملا طارداً للمستثمرين، كما أن نجاح الحكومة في تطبيق مثل هذه السياسات والضوابط سلفاً يتوقف على عوامل كثيرة من بينها مدى جاذبية الدولة كسوق مرتقب، والمقدرة التفاوضية للحكومة مع المستثمر الأجنبي بصفة خاصة، إضافة إلى المتغيرات الأخرى المتعلقة بمناخ الاستثمار والقدرة على تسويق فرص الاستثمار محليا ودوليا، ومدى ضرورة المشروع للاقتصاد الوطني .فإذا استطاعت الحكومة أن تحسب بدقة تلك العوامل، فإن نجاحها في تطبيق السياسات وفرض الضوابط المشار إليها وما يترتب

على ذلك من نتائج إيجابية يعتبر أمراً بعيداً عن الجدل خاصة إذا ما تم مراعاة أهمية التوازن بين مصلحة المستثمرين البلد.

4. خاتمة:

يمكن ذكر أهم نتائج هذا البحث وتوصياته في النقاط التالية:

1.4. النتائج:

- **تعزيز وتطوير البنية التحتية، الخطوة الأهم لتحقيق التنمية المحلية، إذ يصعب تحقيق العملية الإنتاجية للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية بدون توفر الخدمات العامة الضرورية مثل الطاقة الكهربائية، وخدمات المواصلات وغيرها؛**
- **ضخامة التمويل لمشاريع البنية التحتية، وتعرضها لمخاطر التأخير في الإنجاز وطول مدة البناء، وسوء تسيير خدماتها، وعدم جدوتها يثقل الموازنة العامة ويرفع من تكلفتها، ما يستدعي على الدولة تبني أسلوب جديد لتمويلها و إقامتها،**
- **تعد الشراكة مع القطاع الخاص ذات أهمية بالغة، على مستوى الدولة والجماعات المحلية، فعن طريقها يتم إقامة المشاريع الأساسية والمرافق العامة وتحقيق العائد مع ضمان جودة الخدمة وحسن تسييرها والاستفادة من التطوير والتعليم الذي يؤهل العامل البشري؛**
- **يسمح الاستثمار وفق أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية، بتحديد مسؤولية كل من القطاع العام والخاص وتقاسم المخاطر خلال إقامة مشاريع البنية التحتية وضمان عودة ملكية المشروع للدولة في نهاية عقد الشراكة؛**
- **أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية، من أهم أساليب الشراكة القطاع العام والخاص، يوفر التمويل اللازم لإقامة المشاريع الكبرى والأساسية للقطاعات الاستراتيجية التي تقام عليها أي تنمية، خاصة التنمية المحلية التي تستجيب لضروريات حياة المواطنين واحتياجاتهم المباشرة التي تحسن من مستوى معيشتهم.**

2.4. التوصيات

من أجل التمكن من استخدام الشراكة بين القطاعين العام و الخاص وفق أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية للبناء مشاريع البنية التحتية الهامة لتحقيق التنمية المحلية،يوصى بتنفيذ الإجراءات التالية:

- **على المستوى المركزي:**

–إنشاء الإطار القانوني من خلال إصدار قانون خاص بالشراكة بين القطاعين العام و الخاص و كذلك النصوص التنفيذية ذات الصلة، وتحديد الأدوار والمسؤوليات المشتركة بين القطاعين؛

–توفير الإطار المؤسساتي من خلال إنشاء وحدة مركزية للشراكة بين القطاعين العام و الخاص على مستوى وزارة المالية أو وكالة متخصصة في مراقبة الاستثمارات في تطوير البنية التحتية ومكاتب تنسيق و اتصال للشراكة بين القطاعين العام و الخاص على مستوى الوزارات المعنية بالمشاريع؛

–توفير المعلومات اللازمة لتنفيذ الشراكات بين القطاعين العام و الخاص من خلال الإشهار وطرح دليل تنفيذ الشراكة بين القطاعين العام و الخاص؛

–تكوين و تطوير قدرات المديرين التنفيذيين للقطاعات المعنية بالمشاريع.

–إعداد قائمة لمشاريع الشراكة بينا لقطاعينا لعام و الخاص المؤهلة من خلال اختيار المشاريع ذات الربحية الاقتصادية والمالية المؤكدة، و تحديد أولوياتها من أجل المشروع الأكثر ربحية من الناحية الاقتصادية.

- **على مستوى الجماعات المحلية:**

–نشر الوعي المحلي بأهمية أسلوب البوت لتمويل مشاريع البنية التحتية: تنظيم الدولة أو الحكومة المركزية مع السلطات المحلية لأيام دراسية للتعريف بأسلوب البوت وأهميته في تشييد مشروعات البنية التحتية ونجاح هذه النوعية من العقود ونجاعتها في اعتباره مصدر جديد وبديل عن الموازنة العامة لتمويل مشاريعها، وكذا تعريفها بأهمية استغلال عنصر الكفاءة الفنية والتكنولوجيا المتطورة عند اقامة شراكة مع متعامل يملك وسائل انتاج متطورة يمكن استغلالها في تلبية الحاجات العامة المتزايدة خاصة في قطاع المياه والصرف الصحي والسكن والتعليم والصحة وبذلك تحقيق التنمية المحلية المنشودة.

–تعزيز الشراكة عام-خاص لتحقيق التنمية المحلية: وذلك بتفادي الدولة التدخل الخانق في الشؤون الاقتصادية المحلية، برفع نسبة الاستثمارات في القطاعات الخدمية التي تعود بالنفع على المجتمع المحلي لصالح القطاع الخاص والمبادرات الجمعوية سواء وطنية كانت أو أجنبية، واكتفاء بدور الدولة الرقابي والمتتبع لسير العملية الاستثمارية وكذا ضمان تأهيل الكوادر المحلية وانتقال التكنولوجيا والتطوير عند انتهاء مدة العقد؛ كما أنه على الدولة أن تضمن فعالية الشراكة من خلال نسبة اليد العاملة المحلية المستخدمة مع مراقبة أجورهم وسير نظام الضمان الاجتماعي المقدم من طرف المستثمر وكذا نوعية وجودة الخدمة المقدمة من القطاع الخاص وفرض تسعيرة معقولة مقابل خدماتها.

–توسيع في صلاحيات السلطات المحلية في اتخاذ قرارات تنموية: إن الحاجة الملحة في ترقية وتعزيز التنمية المحلية يفرض على الحكومة المركزية في التخلي عن احتكارها لسلطة القرارات التنموية وتوجهاتها فيما يخص المستوى المحلي (الولايات، البلديات)، وترك هذه الاخيرة تبحث عن بدائل تمويلية دون الاعتماد على ميزانيتها للاستثمار في مجالات عدة كالسكن، النقل، التعليم، الصحة وغيرها، وخاصة منها الصلاحيات الكاملة في الخوض في تجربة اقامة شراكات مع القطاع الخاص مع بقائها تحت اشراف ورقابة السلطة المركزية. كما ان الشراكة تساعدها على ترقية مستواها الاداري والفني في تقديم الخدمة وكذا تحصيل مردود أعلى للموارد المحلية الذاتية وخلق جو المنافسة بين الولايات والبلديات في السعي كل منها بتطوير الحياة الاجتماعية

والاقتصادية وخلق ثروة محلية.

–تقديم الدعم الفني والمالي: الدعم الفني والمالي أحد الركائز الهامة لدعم فرص نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص (احمد و طارق، 2020، صفحة 22). بشكل عام،يُمكن تصنيف الدعم المذكور إلى ثلاثة أشكال:

✓الدعم الفني المرتبط بتوفير الموارد المطلوبة للتحضير لمشروعات الشراكة، متضمناً توظيف الاستشاريين للحصول على الخبرات القانونية والفنية والمالية غير المتوفرةداخليًا؛

✓الدعم المرتبط بضمان جاذبية المشروع مالياً، يشمل ذلك توفير حزمة من المزايا لجعل المشروعات المستهدفة جاذبة ماليا (الحوافز الضريبية، وخفض رسوم الواردات، والترتيبات المتعلقة بالحماية من المنافسة، تقديم منح رأسمالية، الدعم فيما يتعلق بحيازة الأراضي)؛

✓منح الضمانات لتغطية المخاطر التي لم يكن الشريك مستعدًا لتحملها.

–فتح المجال للمجتمع المدني بالتعاقد وفق أسلوب البوت في تنفيذ مشاريع مصغرة: يمكن ان يكون المجتمع المدني طرف من أطراف عقد البوت باعتباره من شركاء الخواص سواء اصحاب فكرة المشروع او كطرف تمويلي من أجل إقامة مشاريع مصغرة يستطيع من خلال الشراكة الاستفادة من الخبرة الادارية والمهنية المتطورة، حيث ان القطاع الخاص يملك الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات في أسرع وقت ونوعية جيدة ما يمكن الفاعلون المحليون التدريب والتعلم وكسب الخبرات.

5. قائمة المراجع

Bernard, P., Laurence, M., & Fabienne, L. (2003, 4). Le développement local en Afrique de l'Ouest : quelle(s) réalité(s) possible(s)? Mondes en développement , pp. 99-112.

Chambe, A. (2004, 9 10). Les ressources du développement local. Etude sur la notion de développement local, Actes de la journée de l'AdP .

Ministère de l'Industrie, d. l. (2011). concepts, Stratégies et benchmarking, 1ére contribution de MIPMPEPI au débat sur la promotion du développement en Algérie. Alger.

Nathalie , P., Robert , P., & Monica , T. (2014). Revue de littérature sur les PPP en gestion de projet. CIRRELT, Québec.

Soraya, G., & Gwen, S. (2006, 1). développement économique local. manuel pour l'élaboration et la mise en oeuvre des startégies et des plans d'action .

احمد ,ا & .,طارق ,ع .(2020) .أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية .صندوق النقد العربي ,الدائرة الاقتصادية .ابوظبي :صندوق النقد العربي.

خيضر ,خ .(2011) .تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق .اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي .جامعة الجزائر 3.

عبد الفتاح ,ا .ن & .,زكي ,ع .ا ,2019) .جوان .(نحو رؤية شاملة لتعزيز البنية التحتية الاقتصادية في فلسطين .دور البنية التحتية في تحقيق النمو الاقتصادي .كلية العوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية .

عبد المطلب ,ع .ا .(2011) .التمويل المحلي والتنمية المحلية .الاسكندرية :الدار الجامعية .

عصام أحمد ,ا .(2008) .التحكيم في عقود البوت .الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة للنشر.

عطاالله ,ب & .,عبد الحميد ,ا .(2020) .الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية)التجربة التركية نموذجا .(مجلة دراسات اقتصادية .(18)

فؤاد ,ب .(2015) .التنمية المحلية ممارسات وفاعلون .عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع.

لجنة الامم المتحدة ,ل .(28 05 ,1996) .الدورة التاسعة والعشرون .مشاريع البناء والتشغيل ونقل الملكية .نيويورك.

محمد اشرف ,خ .(2017) .العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني)من وجهة نظر القطاع الخاص بقطاع غزة .(مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية بكلية التجارة في الجامعة الاسلامية بغزة .